

Distr.: General
5 February 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

موجز

قررت لجنة السكان والتنمية، في مقرها ١٣/٢٠١١، أن يكون موضوع "تحقيق المستقبل الذي نريده: إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" هو الموضوع الخاص لدورتها الثامنة والأربعين. ويشكل هذا التقرير واحداً من ثلاثة تقارير أُعدت لإرشاد مداولات اللجنة.

ويتمثل التحدي الرئيسي أمام وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في كفالة أن تتسم الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة الجيل الحالي ببعد المدى واتساع النطاق والشمولية لكن دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها. ويتوقف تحقيق هذا الهدف على قدرة المجتمع الدولي على ضمان إمكانية الحصول على الموارد لعدد متزايد من البشر، والقضاء على الفقر، والابتعاد عن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وحفظ البيئة.

E/CN.9/2015/1

*



الرجاء إعادة الاستعمال

14-68048 (A) 180315 190315



* 1 4 6 8 0 4 8 *

ومن المهم، في وضع خطة التنمية الجديدة وتنفيذها، فهم ومراعاة التغيرات الديمغرافية المرجح ظهورها على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وبينما لا نزال نجهل الكثير عن معدل تحول الاقتصاد العالمي أو سرعة التطورات التكنولوجية اللازمة لتحسين الكفاءة والحد من البصمة البيئية للبشرية، فإنه يمكن التنبؤ بقدر أكبر بكثير بسرعة التغير السكاني واتجاهه، على الأقل في المستقبل القريب. ويركز التقرير على التغيرات الديمغرافية المتوقع حدوثها على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، ويناقش ما تنطوي عليه تلك التغيرات بالنسبة للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً - مقدمة

١ - شهدت الأعوام العشرون الماضية إحراز تقدم هام في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي وتناول عدد آخر من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل تحسين المساواة بين الجنسين، والحد من وفيات الأطفال، وزيادة التحصيل العلمي، وتحسين المرافق الصحية وإمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة. إلا أن التقدم كان متفاوتاً داخل البلدان والمناطق وبين كل منها، ولم يكن هناك تقاسم منصف لمكاسب التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، هناك أدلة متزايدة على أن النمو السكاني، مقترناً بالتنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع مستوى الاستهلاك، قد أدى إلى تغيير أنماط استغلال الأراضي وزيادة استخدام الطاقة واستنفاد الموارد الطبيعية، مع كون إشارات التغير المناخي والتدهور البيئي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

٢ - وبالنظر إلى المستقبل، فإن التحدي الرئيسي أمام وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتمثل في كفالة أن تتسم الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة الجيل الحالي ببعد المدى واتساع النطاق والشمولية، على أن تكون في الوقت نفسه مصممة بطريقة لا تضعف من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة. ويتوقف تحقيق هذا الهدف على قدرة المجتمع الدولي على ضمان إمكانية الحصول على الموارد لعدد متزايد من البشر، والقضاء على الفقر، والحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وإنهاء أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على البيئة (انظر A/69/700).

٣ - ومن المهم، في وضع خطة التنمية الجديدة وتنفيذها، فهم ومراعاة التغيرات الديمغرافية المرجح ظهورها على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، والكيفية المتوقعة أن تسهم بها تلك التغيرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو إعاقة بلوغها. وبينما لا نزال نجهل الكثير عن معدل تحول الاقتصاد العالمي أو سرعة التطورات التكنولوجية اللازمة لتحسين الكفاءة والحد من البصمة البيئية للعالم، هناك قدر أكبر من اليقين بشأن التغيرات في حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم المكاني في المستقبل القريب.

٤ - وستحدد التغيرات الديمغرافية المتوقعة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة شكل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث ستسفر عن فرص وتحديات على حد سواء. ويتمثل أكبر التحديات وأهمها في التكيف مع سكان العالم البالغ عددهم ٨,٤ بلايين نسمة متعطشين لتحقيق مستويات معيشية أرقى، مع تقليل الأثر السلبي للنشاط البشري على البيئة إلى الحد الأدنى. وترتبط بعض الفرص الرئيسية بحالات انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة، مما يغير من الهيكل العمري للسكان بطرق يمكن - في مراحل مختلفة من التحول الديمغرافي - أن تثبت كونها دفعة إلى الأمام أو تحدياً إضافياً بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. ويمكن للهجرة أن تسهم في التنمية المستدامة عن طريق توسيع نطاق الفرص

الاقتصادية، والحد من الفقر، ومعالجة الاختلالات في أسواق العمل، والتعجيل بنشر الأفكار والتكنولوجيات الجديدة. وفضلاً عن ذلك، فإن زيادة الكثافة السكانية، المرتبطة بالتوسع الحضري، تتيح للحكومات فرصة توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والمرافق الصحية بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة إلى عدد أكبر من الناس. وبالمثل، فإن الديناميات السكانية في المستقبل ستتأثر هي نفسها بالنجاحات والتحديات وأوجه القصور المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً- الإعداد لعدد أكبر من السكان في العالم

٥- بلغت الزيادة في عدد سكان العالم ٢ بليون نسمة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، من ٥,٣ بلايين في عام ١٩٩٠ إلى ٧,٣ بلايين في عام ٢٠١٥. ورغم تباطؤ معدلات النمو السكاني، فإن عدد سكان العالم لا يزال يتزايد سنوياً بواحد وثمانين مليون نسمة إضافية. وبحلول عام ٢٠٣٠، وهو العام المستهدف لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيحتاج الاقتصاد العالمي إلى إعالة ما يقرب من ٨,٤ بلايين نسمة (انظر الجدول ١). وباستثناء أوروبا، المتوقع أن تشهد انخفاضاً في مجموع عدد سكانها نسبته أقل قليلاً من واحد في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يزيد عدد السكان في جميع المناطق الأخرى بما نسبته عشرة في المائة على الأقل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وستشهد أفريقيا، التي تعتبر منذ وقت طويل القارة الأشد فقراً والأقل نمواً، أكثر من ٤٠ في المائة من الزيادة المطلقة في عدد السكان لتضم المنطقة حوالي خمس مجموع سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

الجدول ١

السكان حسب المناطق الرئيسية، ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ (متغير متوسط)

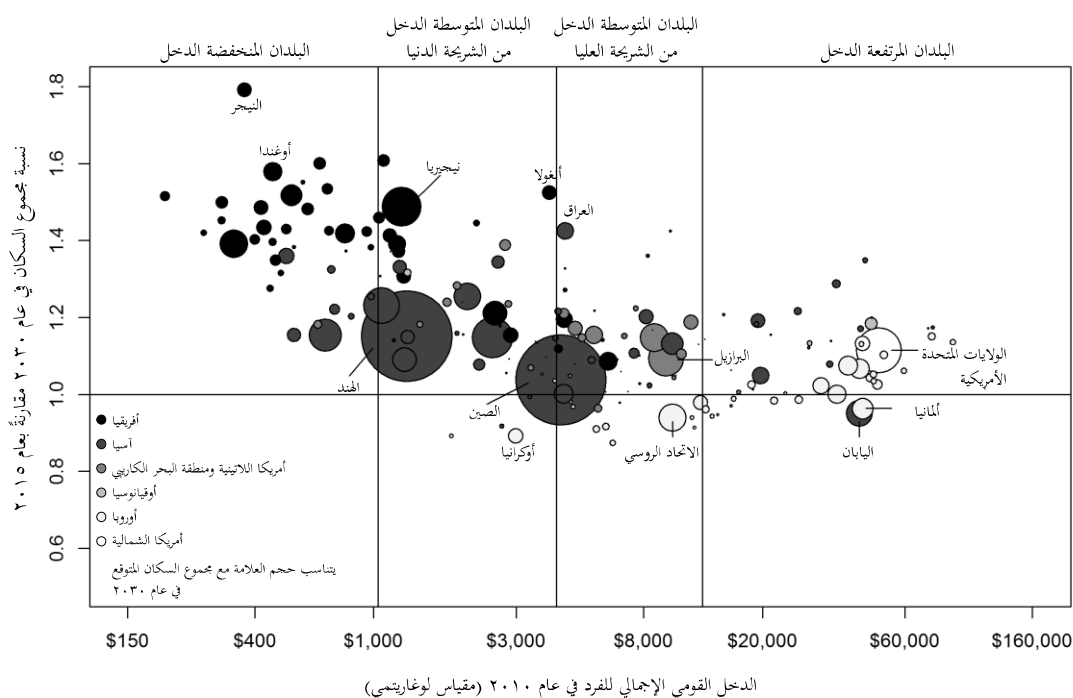
	توزيع السكان (نسبة مئوية)			السكان (بالمليون)	
	٢٠٣٠	٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠٣٠	نسبة	
	٢٠٣٠	٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠٣٠	٢٠٣٠	٢٠١٥
العالم	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,١٥	٨ ٤٢٤,٩	٧ ٣٢٤,٨
أفريقيا	١٩,٤	١٥,٩	١,٤٠	١ ٦٣٤,٤	١ ١٦٦,٢
آسيا	٥٨,٠	٥٩,٩	١,١١	٤ ٨٨٦,٨	٤ ٣٨٤,٨
أوروبا	٨,٧	١٠,١	٠,٩٩	٧٣٦,٤	٧٤٣,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,٥	٨,٦	١,١٤	٧١٦,٧	٦٣٠,١
أمريكا الشمالية	٤,٨	٤,٩	١,١٢	٤٠٣,٤	٣٦١,١
أوقيانوسيا	٠,٦	٠,٥	١,٢٠	٤٧,٣	٣٩,٤

المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.XIII.10).

٦- وشدد النقاش المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أهمية مراعاة الظروف المحلية التي تصيب التحديات والفرص المحددة للتنمية المستدامة في كل بلد. وتوفر التوقعات السكانية على الصعيد القطري التي تعدّها شعبة السكان رؤى متعمقة هامة بشأن درجة الاختلاف أو التشابه بين التغيرات الديمغرافية المتوقعة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة وتلك التي حدثت في الماضي القريب (انظر الشكل الأول). وإن استمرار النمو السكاني في العديد من البلدان المنخفضة النمو (أي البلدان التي تظهر في الركن الأيسر الأعلى من الشكل الأول)، مدفوعاً باستمرار معدل الخصوبة المرتفع، سيصعب على تلك الحكومات القضاء على الفقر وعدم المساواة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية، والاستثمار في التعليم والصحة، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتخطيط المدن وتطويرها، وحماية النظم الإيكولوجية المحلية، والنهوض بمجتمعات سلمية جامعة. وعلى الطرف الآخر من الطيف، فإن الخصوبة تقل بالفعل عن معدل التعويض في قائمة متنامية من البلدان. وفي عدد من الحالات، هناك بلدان ستشهد درجة كبيرة من شيخوخة السكان وكذلك انخفاضات مطلقة في عدد سكانها على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، مما يُنشئ مجموعة مختلفة من الفرص والتحديات (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

نسبة عدد السكان المتوقع في عام ٢٠٣٠ إلى عدد السكان في عام ٢٠١٥ حسب المستوى الحالي من الدخل القومي الإجمالي للفرد



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة والبنك الدولي، قاعدة بيانات عام ٢٠١٤ لمؤشرات التنمية العالمية (٢٠١٤)، متاحة على الموقع التالي:

<http://data.worldbank.org/indicator>

٧- وعلى صعيد الأسر المعيشية، يمكن لمستويات الخصوبة المرتفعة أن تؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة احتمال انتقاله من جيل لآخر. وفي الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، عادة ما يتزوج الأفراد في وقت مبكر وينجبون أطفالاً أكثر مقارنة بالأسر المعيشية المرتفعة الدخل. وبالتالي، تقل قدرة الأسر المنخفضة الدخل على الاستثمار في تعليم أطفالها، وهو عامل حاسم في تحديد فرص الحراك الاجتماعي. وتميل أيضاً الأسر الأكبر حجماً إلى حرمان النساء من إمكانية العمل خارج المنزل. وتلخص الدراسات بشأن آثار انخفاض الخصوبة على دخول الأسر المعيشية إلى أن انخفاض الخصوبة - على مستوى الأسرة المعيشية - يزيد من الاستثمار في الأطفال^(١) ويرتبط بمجموعة واسعة من النتائج الإيجابية الأخرى التي تشمل تحسينات في صحة المرأة وتمكينها، وزيادة إيرادات الأسرة المعيشية وأصولها، واستخدام أفضل لخدمات الصحة الوقائية، وتحسين النتائج المتعلقة بصحة الأطفال ودراساتهم^(٢).

٨- وعادة ما تنطوي حالات الانخفاض في الخصوبة على تغيرات في توقيت الإنجاب، حيث يرتبط الحجم الأصغر للأسرة بتأخر سن الولادة الأولى وفترات أطول بين كل ولادة وأخرى ومستويات إنجاب أقل في الأعمار المتقدمة. وتقلل هذه التغيرات من نسبة الولادات في فئات معينة مرتفعة المخاطر، ومن ثم تسهم في الحد من معدلات وفيات واعتلال الأطفال والأمهات. وفضلاً عن ذلك، يعتمد خطر وفيات الأمهات على مدى العمر على عدد مرات الحمل للمرأة، أي أن انخفاض الخصوبة يؤدي أيضاً إلى انخفاض خطر وفيات الأمهات على مدى العمر. وبالتالي، فإن البلدان التي تحقق انخفاضات سريعة في الخصوبة عادة ما تسجل أيضاً انخفاضات كبيرة في عدد وفيات الأمهات^(٣). فضمن تمكن المرأة من ممارسة حقوقها الإنجابية، بما يشمل قرارات الإنجاب ووسائل تنظيم الأسرة، لا يساعدها فحسب على تجنب الولادات غير المرغوب فيها أو سيئة التوقيت وحالات الإجهاض غير الآمنة وخطر الاعتلالات المرتبطة بالحمل، بل يوسع أيضاً من خياراتها في الحياة وخاصة فيما يتعلق بالفرص التعليمية والاقتصادية.

ثالثاً - الإعداد للبلديين المقبلين من المواليد الجدد

٩- ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، وهو الإطار الزمني لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تشير التوقعات إلى أن العالم سيشهد ولادة ٢,١ بليون طفل، بزيادة نسبتها ٢ في المائة عن

(١) R. Lee and others, "Is low fertility really a problem? Population aging, dependency, and consumption" *Science*, vol. 346, No. 6206(2014), pp. 229-234.

(٢) S. Singh, J. E. Darroch and L. S. Ashford, *Adding it Up: The Costs and Benefits of Investing in Sexual and Reproductive Health 2014* (New York, Guttmacher Institute, 2014).

(٣) S. Ahmed and others, "Maternal deaths averted by contraceptive use: an analysis of 172 countries", *The Lancet*, vol. 380, No. 9837(2012), pp. 111-125.

مجموع عدد المواليد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية (انظر الجدول ٢). وسيولد نصف هؤلاء الأطفال تقريباً في آسيا وثلثهم في أفريقيا. وبينما تشير التوقعات إلى وجود عدد أقل نسبياً من المواليد في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، مقارنة بالسنوات الخمس عشرة السابقة، يُتوقع زيادة المواليد نسبياً في أفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية. ويشكل تزايد عدد المواليد تحديات كبيرة بشكل خاص للبلدان منخفضة الدخل، حيث ترتفع بالفعل معدلات الفقر وسوء التغذية، وتنخفض مستويات التعليم، وتتسم أنظمة الرعاية الصحية بالضعف، وترتفع معدلات وفيات الرضع والأطفال. ويمكن لزيادة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية - من ناحية التغطية والاستخدام والتنوعية - للنساء والمراهقات، ولا سيما غير الراغبات في الحمل، بالاقتران مع التدخلات الفعالة قبل الولادة وأثناءها وبعدها، أن يتلافى سنوياً - بحلول عام ٢٠٢٥ - ٧١ في المائة من وفيات المواليد (١,٩ مليون) و٣٣ في المائة من المواليد الموتي (٠,٨٢ مليون) و٥٤ في المائة من وفيات الأمهات (٠,١٦ مليون)^(٤).

الجدول ٢

المواليد حسب المناطق الرئيسية، ٢٠١٥-٢٠٠٠ و ٢٠١٥-٢٠٣٠
(متغير متوسط)

المواليد على مدى الفترة (بالمليون)		نسبة /٢٠٣٠-٢٠١٥	توزيع المواليد (نسبة مئوية)		
٢٠١٥-٢٠٠٠	٢٠٣٠-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠٠٠	٢٠٣٠-٢٠١٥	
٢ ٠٢٢,٣	٢ ٠٦٨,٧	١,٠٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	العالم
٥٣٥,٥	٦٦٠,٨	١,٢٣	٢٦,٥	٣١,٩	أفريقيا
١ ١٢٢,٥	١ ٠٥٤,٨	٠,٩٤	٥٥,٥	٥١,٠	آسيا
١١٦,٧	١١١,٩	٠,٩٦	٥,٨	٥,٤	أوروبا
١٦٩,٩	١٥٧,٩	٠,٩٣	٨,٤	٧,٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦٨,٥	٧٣,١	١,٠٧	٣,٤	٣,٥	أمريكا الشمالية
٩,٣	١٠,٣	١,١١	٠,٥	٠,٥	أوقيانوسيا

المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة.

١٠ - ويمكن لنصف بلدان العالم تقريباً أن تتوقع زيادة المواليد فيها على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة عن الخمس عشرة سنة الماضية (انظر الشكل الثاني). ويتعين على عدد من

(٤) Z. A. Bhutta and others, "Can available interventions end preventable deaths in mothers, newborn babies, and stillbirths, and at what cost?", *The Lancet*, vol. 384, No. 9940, pp. 347-370

هذه البلدان، ومعظمها في المجموعة المنخفضة الدخل، ومنها بوروندي وجنوب السودان وزامبيا ومالي والنيجر ونيجيريا، أن تخطط لزيادة نسبتها ٣٠ في المائة على الأقل في العدد المطلق للمواليد الجدد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة مقارنة بالخمس عشرة سنة الماضية، من أجل الحفاظ على المستويات الحالية للرعاية الصحية للأم والطفل. وفي المقابل، يمكن للعديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومن بينها البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والمكسيك، أن تتوقع عدداً أقل من المواليد الجدد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، مما يشمل أن يمكنها من زيادة معدلات التغطية الصحية، واستخدام خدمات الرعاية الصحية، وجودة الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وخدمات الرعاية الصحية للطفل، في إطار الميزانيات القائمة للرعاية الصحية. ويتعين على معظم البلدان المرتفعة الدخل أن تخطط لأعداد مماثلة تقريباً للمواليد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة مقارنة بالخمس عشرة سنة الأخيرة، رغم أن بعض البلدان مثل أستراليا والسويد وكندا والنرويج، التي انتعشت فيها معدلات الخصوبة قليلاً في الماضي القريب، ستتوقع المزيد من المواليد نسبياً على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة إذا استمرت الاتجاهات الأخيرة.

الشكل الثاني

نسبة المواليد المتوقعة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى عدد المواليد في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ حسب مستوى الدخل القومي الإجمالي للفرد في عام ٢٠١٠

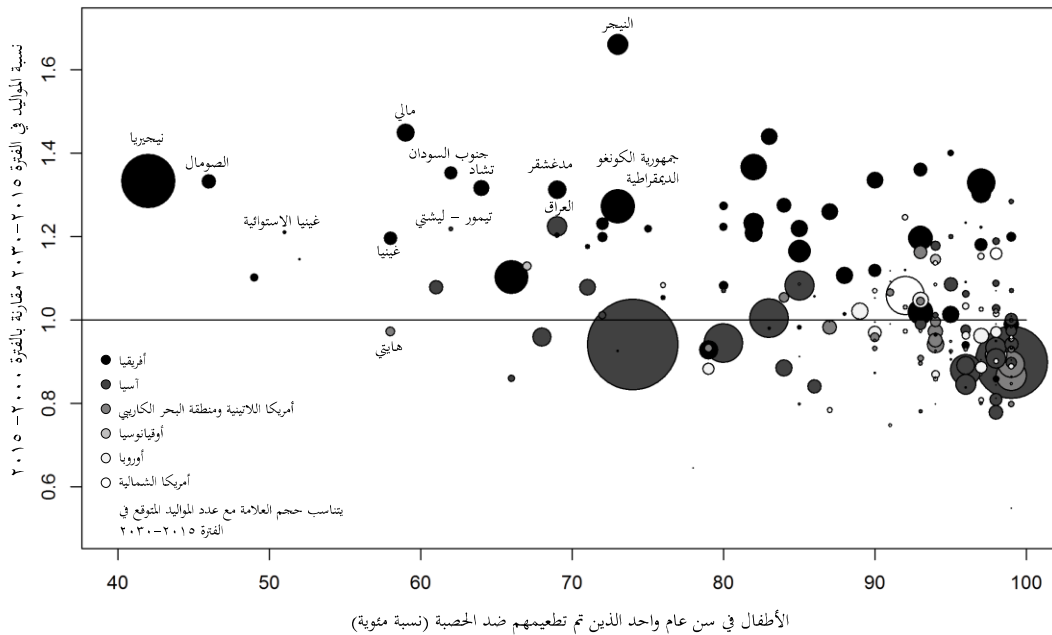


المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة، وقاعدة بيانات عام ٢٠١٤ لمؤشرات التنمية العالمية.

١١ - وسيشكل زيادة عدد المواليد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة تحدياً لقدرة البلدان على توفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة للمرأة والطفل. وهذا هو واقع الأمر خصوصاً في أفريقيا، حيث يعد النمو المتوقع في عدد المواليد هو الأعلى. والعديد من البلدان المتوقع أن تشهد معدلات زيادة مرتفعة في عدد المواليد تواجه بالفعل تحديات خطيرة في توفير ما يكفي من رعاية المواليد الجدد والتطعيمات (انظر الشكل الثالث). وعلى سبيل المثال، من بين الـ ٢٨ بلداً التي تم فيها تطعيم أقل من ٧٥ في المائة ممن تبلغ أعمارهم سنة واحدة ضد الحصبة في عام ٢٠١٢، يتوقع أن يشهد نصفها زيادة نسبتها ٢٠ في المائة على الأقل في المواليد في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٥. وثمة حاجة إلى الارتقاء ببرامج التطعيم سريعاً في تلك البلدان، ليس فقط من أجل تعويض النقص الحالي في التغطية بل أيضاً للإعداد لزيادة الطلب التي سيفرضها تزايد أعداد المواليد في السنوات المقبلة.

الشكل الثالث

نسبة المواليد المتوقعة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى المواليد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ حسب المستوى الحالي من التغطية بالتطعيم ضد الحصبة



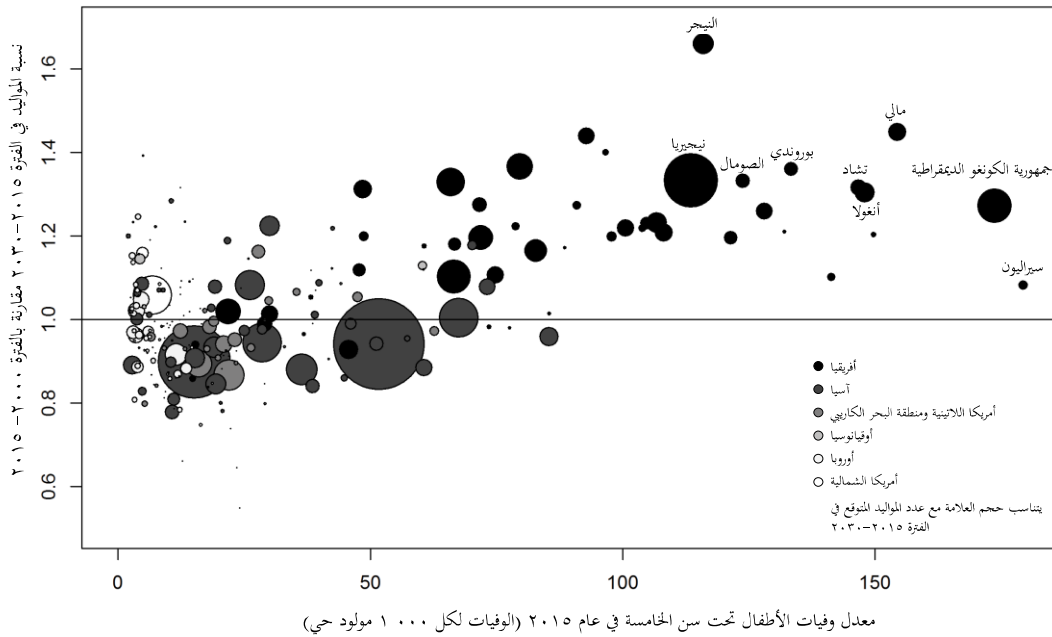
المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة والأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، متاحة على الموقع التالي: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>

١٢ - ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، تسارع معدل انخفاض وفيات الأطفال على الصعيد العالمي وفي العديد من المناطق. ولكن وفيات الأطفال لا تزال مرتفعة في بعض الأماكن، حيث إن حوالي ٨٥ مليوناً من عدد الأطفال الذين سيولدون في الفترة ما بين

عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ البالغ ٢,١ بليون طفل لن يعيشوا حتى عامهم الخامس. وبينما يتوقع المزيد من الانخفاضات في وفيات الأطفال في جميع المناطق، فمن المرجح أن يموت حوالي ٨٠ من بين كل ١ ٠٠٠ طفل مولود في أفريقيا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ قبل بلوغ سن الخامسة، وكذلك ٣٠ من كل ١ ٠٠٠ طفل مولود في آسيا و ١٧ من كل ١ ٠٠٠ طفل مولود في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستتركز وفيات الأطفال بشكل متزايد في أفريقيا. وستواجه البلدان ذات أعلى مستويات وفيات الأطفال أكبر ضغط على نظم الرعاية الصحية لديها حيث سيستمر عدد المواليد في الزيادة: فكل بلد تقريباً لا يزال معدل وفيات الأطفال فيه أعلى من ٧٥ لكل ١ ٠٠٠ سيشهد عدداً أكبر بكثير من المواليد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة مقارنة بالخمس عشرة سنة الماضية (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

نسبة المواليد المتوقعة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى المواليد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ حسب المستوى الحالي من وفيات الأطفال



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة.

رابعاً - الإعداد لبلوغ البليوني طفل المقبلين سن الدراسة

١٣- ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، تشير التوقعات إلى بلوغ بليوني طفل تقريباً سن الخامسة، أي أكثر من عددهم خلال الخمس عشرة سنة الماضية بـ ١٤٤ مليوناً (انظر الجدول ٣). ويمكن لأفريقيا توقع زيادة نسبتها ٣٤ في المائة في عدد الأطفال في سن الخامسة، وأوقيانوسيا ١٦ في المائة وأمريكا الشمالية ١٠ في المائة. وسيحتاج هؤلاء الأطفال كسابقيهم

مجموعة متنوعة من الخدمات تشمل إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية المراعية للطفل، وسيحتاجون إلى الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

الجدول ٣

الأطفال في سن الخامسة حسب المناطق الكبرى، ٢٠١٥-٢٠٠٠ و ٢٠١٥-٢٠٣٠ (متغير متوسط)

الأطفال البالغين سن الخامسة على مدى الفترة (بالمليون)		نسبة ٢٠١٥-٢٠٣٠ /	توزيع الأطفال في سن الخامسة (نسبة مئوية)		
٢٠١٥-٢٠٣٠	٢٠١٥-٢٠٠٠		٢٠١٥-٢٠٣٠	٢٠١٥-٢٠٠٠	
١ ٨٤٢,٣	١ ٩٨٦,٠	١,٠٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	العالم
٤٢٥,٧	٥٦٨,٤	١,٣٤	٢٣,١	٢٨,٦	أفريقيا
١ ٠٦٠,١	١ ٠٥٩,٧	١,٠٠	٥٧,٥	٥٣,٤	آسيا
١١٣,٤	١١٧,٠	١,٠٣	٦,٢	٥,٩	أوروبا
١٦٨,٣	١٥٨,٢	٠,٩٤	٩,١	٨,٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦٦,١	٧٢,٥	١,١٠	٣,٦	٣,٦	أمريكا الشمالية
٨,٧	١٠,٢	١,١٦	٠,٥	٠,٥	وقيانوسيا

المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة.

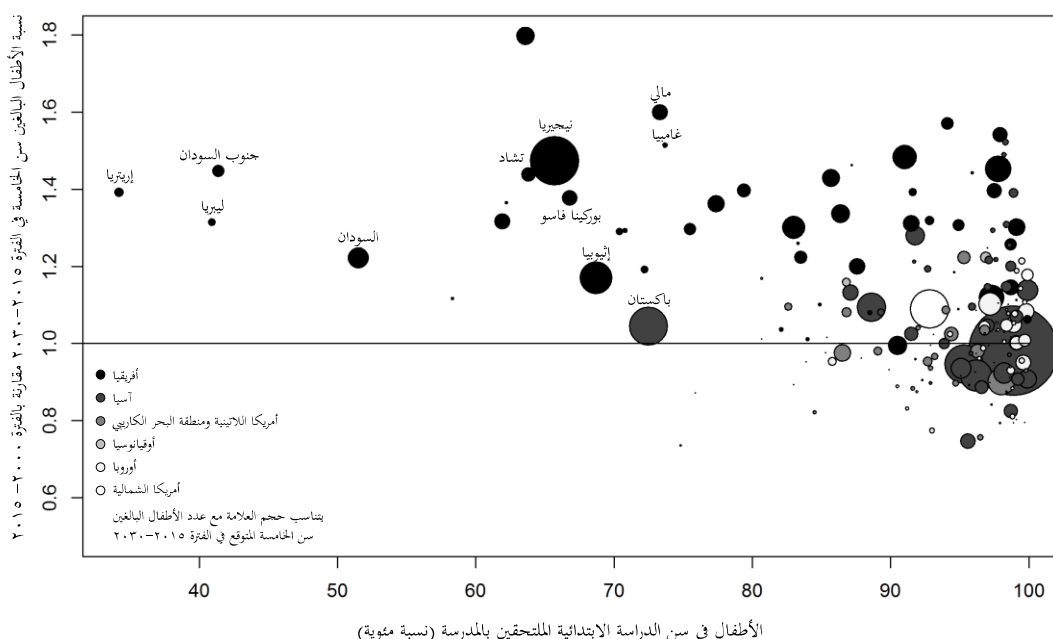
١٤- وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير نحو تعميم التعليم الابتدائي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن العديد من الحكومات ستواجه تحديات كثيرة في الحفاظ على المستويات الحالية للالتحاق بالمدارس. ومن بين البلدان التي تقل فيها نسبة الأطفال في سن التعليم الابتدائي الملتحقين بالمدارس الابتدائية عن ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٣ تقريباً، والبالغ عددها ٢٣ بلداً، فإن تلك البلدان ما عدا اثنتين منها ستحتاج لخدمة عدد أكبر من الأطفال في سن المدرسة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. ومن المقدّر أن ٤٤ بلداً، من بينها ٣٤ بلداً في أفريقيا، ستحتاج إلى خطة لزيادة نسبتها ٢٠ في المائة على الأقل في عدد الأطفال البالغين سن الخامسة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ (انظر الشكل الخامس). وهناك احتياجات مماثلة وشيكة للعديد من الحكومات فيما يتعلق بالطلب المتوقع للأماكن في المدارس الثانوية أو التدريب التقني أو المهني، وهو ما يكتسب أهمية متزايدة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حتى تحافظ على وضع تنافسي في الاقتصاد العالمي.

١٥- وسيطلب النمو السكاني السريع المزيد من الجهود من أجل زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين مستويات صحة الأطفال. وتفرض زيادة عدد الأطفال والشباب متطلبات إضافية فيما يخص الخدمات العامة، مما يلزم الحكومات إما بتغيير أولويات إنفاقها أو بتخفيض نفقاتها لكل طفل. وإذا تكافح البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل توسيع نطاق

خدمات التعليم والرعاية الصحية، فإن أصحاب أعلى معدلات النمو السكاني منها ستواجه أكبر الضغوط، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. ومع بلوغ متوسط معدل النمو السكاني ٢,٣ في المائة سنوياً في أقل البلدان نمواً، فإنها ستحتاج إلى زيادة إنفاقها في مجال التعليم بحوالي ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ حتى تحافظ على حجم الفصول الدراسية ونسب التلاميذ إلى المعلمين الراهنة.

الشكل الخامس

نسبة عدد الأطفال المتوقع بلوغهم الخامسة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى عدد من بلغوا الخامسة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ حسب معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

خامساً - الإعداد للـ ١,٩ بليون شاب المقبلين

١٦- بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، من المتوقع أن يبلغ ١,٩ بليون شاب سن الخامسة عشرة، بزيادة نسبتها ٣ في المائة على الصعيد العالمي. ويمثل هذا الجيل الشاب بشراً للتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي والتغيير الاجتماعي. وقد بلغ مجموع عدد الشباب على الصعيد العالمي ارتفاعاً قياسيًّا، حيث يوجد ١,٢ بليون شخص تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يصل عددهم إلى ١,٣ بليون بحلول عام ٢٠٣٠. وسيزيد عدد المراهقين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين في أفريقيا من ٢٢٦ مليوناً في عام ٢٠١٥ إلى ٣٢١ مليوناً في عام ٢٠٣٠. وستكون

الزيادات في عدد الشباب واضحة بشكل خاص في عدد من البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومن بينها أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ومالي والنيجر ونيجيريا، حيث من المتوقع زيادة عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين بأكثر من ٦٠ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ (انظر الشكل السادس). وفي تناقض صارخ، يُتوقع انخفاض عدد الشباب في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويقدر كبير في بعض الحالات. وعلى سبيل المثال، سينخفض عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين بحوالي ٨ في المائة في البرازيل والصين وهولندا في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، وبأكثر من ٢٠ في المائة في ألبانيا وتايلند وكوبا.

الشكل السادس

نسبة العدد المتوقع من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين في عام ٢٠٣٠ إلى عددهم في عام ٢٠١٥ حسب المستوى الحالي للدخل القومي الإجمالي للفرد



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات عام ٢٠١٤ لمؤشرات التنمية العالمية.

١٧- تشهد فترة المراهقة تغيراً رئيسياً من النواحي البدنية والنفسية والاجتماعية، يصبح المراهقون خلالها أكثر استقلالية ويبدوون كذلك في اتخاذ قرارات واتباع سلوكيات يمكن أن تترك آثاراً هامة على بقية حياتهم. ويعتمد الأمر بقدر كبير على قدرة المراهقين على الاستفادة من

فرص التنمية الشخصية بالالتحاق بالمدرسة والحصول على وظيفة، مع إمكانية حصولهم على خدمات مراعية للشباب للنهوض برفاههم بما يشمل إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة للوقاية من حمل المراهقات. ويبدأ بعض المراهقين تجربة التبغ أو الكحول أو العقاقير الضارة، مما قد يحمل تبعات ليس فقط على رفاههم الحالي بل أيضاً على صحتهم في مرحلة الرشد بعد ذلك. ومن المعروف أن العادات المتعلقة بالغذاء والنشاط البدني التي تترسخ خلال المراهقة تمتد طويلاً في مرحلة الرشد، وأحياناً يكون لها آثار قوية على مخاطر التعرض للأمراض في الحياة لاحقاً، مثل مرض القلب وأشكال معينة من السرطان. وترتفع أيضاً معدلات الهجرة نسبياً لدى المراهقين. وفي بعض الحالات، يشارك المهاجرون الشباب في عمليات هجرة غير قانونية وغير آمنة، تعرضهم لخطر الوقوع ضحية للاتجار بالبشر.

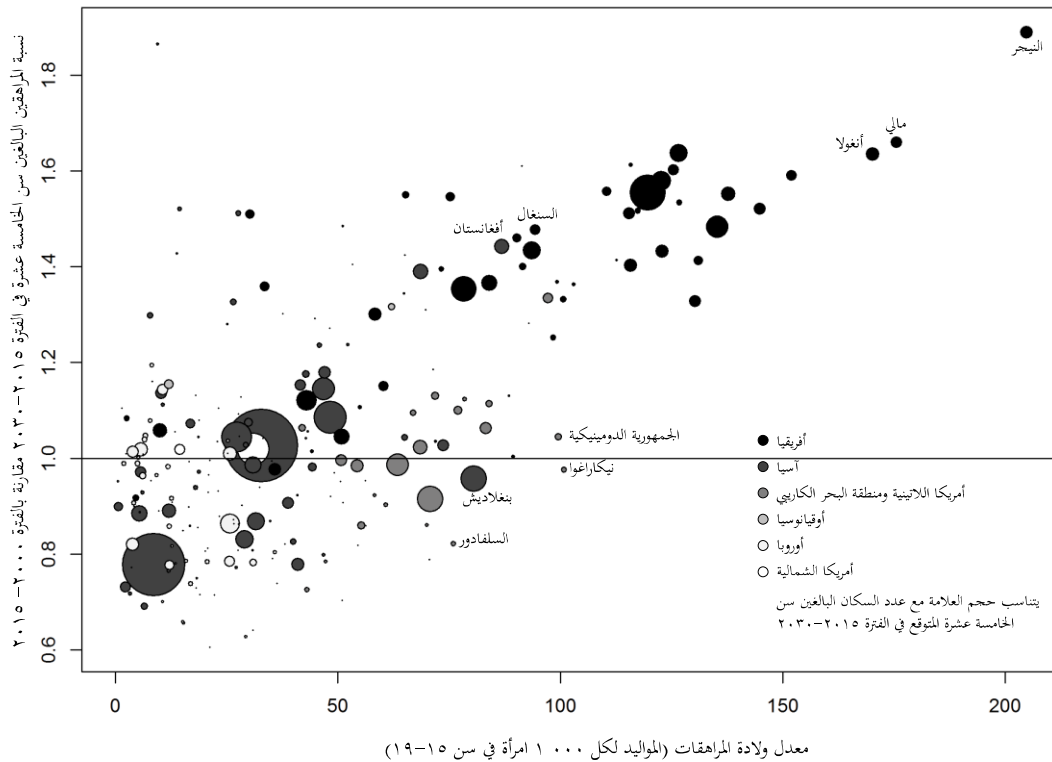
١٨- ويمكن أن يشكل الشباب محركاً هاماً للتنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، على أن يُمنحوا البداية السليمة في الحياة. ولكن التوقعات تشير إلى أن البلدان التي ستشهد أكبر نمو في عدد المراهقين والشباب على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة هي تحديداً البلدان التي تعاني بالفعل في الوفاء بالاحتياجات التعليمية والصحية لهذه الفئة العمرية حالياً. وتعد زيادة الاستثمارات في التعليم الثانوي والجامعي والصحة والعمل اللائق أمراً ضرورياً من أجل نجحتهم في الانتقال إلى مرحلة الرشد ولتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على نحو مستدام وشامل، وتعد كذلك أحد أفضل سبل الإعداد لشريحة السكان في المستقبل. ومقارنة بالسنوات الخمس عشرة الماضية، يحظى المراهقون في عام ٢٠١٥ - في المتوسط - بصحة أفضل، مع احتمالات أكبر للالتحاق بالمدرسة وتأجيل الدخول لسوق العمل وتأخير الزواج والإنجاب. ولكن التغيير لا يحدث بنفس السرعة في كل مكان، ومن ثم توجد تفاوتات متنامية بين المراهقين والشباب داخل البلدان وفيما بينها بخصوص إمكانية الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية، وفرص العمل وتوقيت وتسلسل الزواج والإنجاب.

١٩- ويحتاج المراهقون إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية المكيفة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. وفي العديد من المجتمعات، يواجه المراهقون ضغوطاً للمشاركة في النشاط الجنسي، حيث تتسم الشابات والفتيات بضعف خاص. والعديد من البلدان التي ستشهد الزيادات الأكبر في عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ تواجه بالفعل تحديات كبيرة في الوفاء بالاحتياجات الصحية لفئة الشباب الحالية، ولا سيما بشأن صحتهم الإنجابية. ويمكن لحمل المراهقات أيضاً أن يكون له آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الفتيات، ولا سيما إذا انقطعن عن الدراسة. وتعد مضاعفات الحمل والولادة ثاني أهم أسباب الوفيات في صفوف الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة على الصعيد العالمي. ويزيد الإنجاب المبكر أيضاً من المخاطر الصحية لدى الطفل حديث الولادة. ومن بين البلدان التي تزيد فيها معدلات ولادة المراهقات عن ٥٠ لكل ١٠٠٠ خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، والبالغ عددها ٨٣ بلداً، سيشهد ٤٧ منها زيادة في عدد المراهقين بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وسيشهد ٣١ بلداً زيادة

في عدد المراهقين بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة (انظر الشكل السابع). وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظلت خصوبة المراهقين مرتفعة، حتى في الحالات التي انخفض فيها معدل الخصوبة الإجمالي إلى أدنى من معدل التعويض. وفي البلدان التي فاق فيها معدل ولادة المراهقات ١٠٠ ولادة لكل ١٠٠٠ شابة بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة من العمر في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، والبالغ عددها ٢٦ بلداً، سيحتاج ٢٠ بلداً إلى توفير خدمات إلى عدد من المراهقين يزيد بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل في الفترة ما بين الوقت الحاضر وعام ٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٠٠. وبالمثل، فإن العديد من البلدان التي تكافح من أجل الحد من الانتشار الكبير لفيروس نقص المناعة البشرية، هي نفسها التي ستشهد على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة نمواً كبيراً في عدد المراهقين، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد المتاحة للإبقاء على خدمات الوقاية والعلاج الخاصة بالفيروس والتي تستهدف الشباب، وتوسيع نطاق تغطيتها (انظر الشكل الثامن).

الشكل السابع

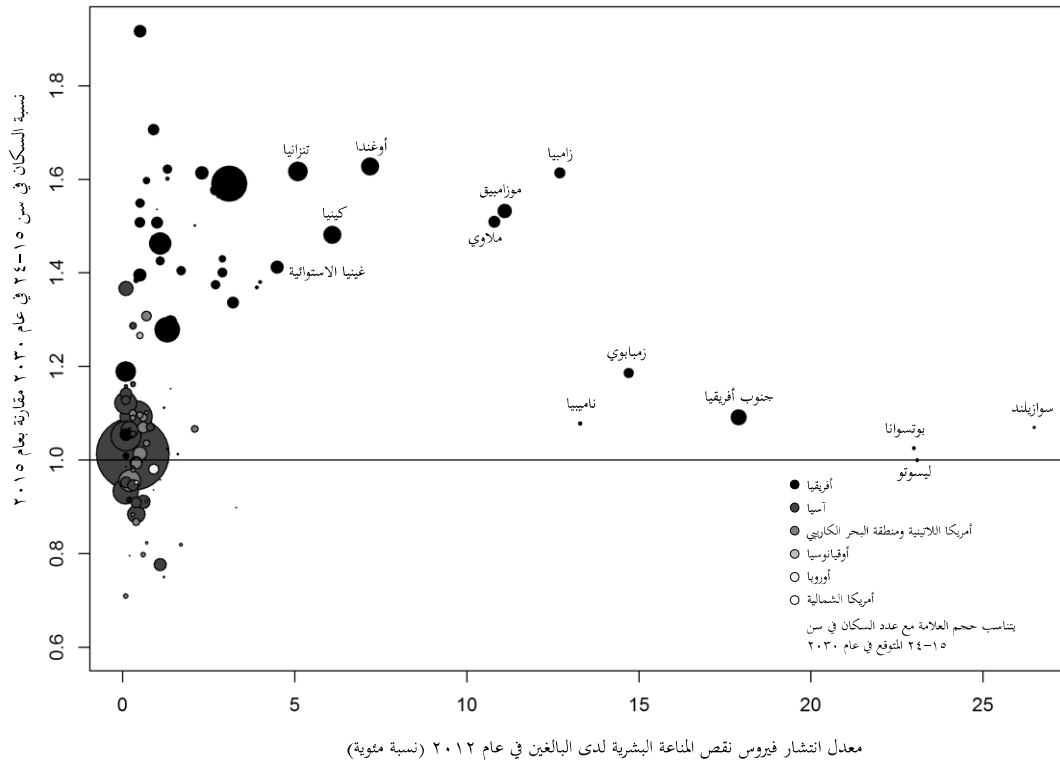
نسبة العدد المتوقع للشباب في سن الخامسة عشرة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ مقارنة بعدد البالغين هذا العمر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ حسب معدل ولادة المراهقات الحالي



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة.

الشكل الثامن

نسبة العدد المتوقع من الشباب بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من العمر في عام ٢٠٣٠ مقارنة بالعدد في عام ٢٠١٥ حسب المستوى الحالي من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - لا يزال معدل بطالة الشباب على الصعيد العالمي أعلى من مستوى عام ٢٠٠٧، قبل بدء الأزمة الاقتصادية والمالية. وتعد معدلات البطالة والعمالة الناقصة في صفوف الشباب مرتفعة في عدد من البلدان التي يشكل الشباب فيها نسبة كبيرة من قوة العمل. وكثيراً ما يفتقر العمال الشباب إلى الحماية الاجتماعية الكافية ويتلقون أجوراً دون المستوى المتوسط. وتنعكس أيضاً الصعوبات التي يواجهها الشباب الساعون إلى العمل في طول فترات البحث عن الوظيفة وتدني نوعية الوظائف. وتزداد هذه الصعوبات بافتقار الشباب إلى المهارات المطلوبة. وفي أوروبا، تشارك نسبة متزايدة من الشباب العامل في وظائف مؤقتة أو عمل بدوام جزئي. ويمكن لنقص الفرص الاقتصادية أن يحفز الاضطراب الاجتماعي. وفي بعض الظروف، تعد البلدان ذات النسبة الكبيرة من السكان الشباب العاطلين - مع ثبات العوامل الأخرى - أكثر عرضة لخطر

العنف السياسي من البلدان ذات الهيكل العمري الأكبر^(٥). ويمكن للمعدلات المرتفعة لبطالة الشباب وانعدام سبل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية أن تؤدي إلى مشاركة الشباب في تنقلات خطيرة عبر الحدود بحثاً عن فرص أفضل.

٢١- ومع انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة، تتمتع البلدان عادة بفترة ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل إلى المعالين. ويمكن للتغيرات الناتجة في الهيكل العمري أن تهيئ فرصة لنمو اقتصادي أسرع. ويتسم جني هذا العائد الديمغرافي بالحساسية من حيث التوقيت، ولا يكون استغلال المكاسب تلقائياً، فهذا يتوقف على السياسة العامة. وفي شرق آسيا، حيث تحقق التغير من معدلات الوفيات والخصوبة العالية إلى المنخفضة في وقت أقصر من أماكن أخرى، تشير مجموعة من البحوث إلى أن العائد الديمغرافي ساهم بقدر كبير في النجاح الاقتصادي لتلك المنطقة^(٦). وفي المقابل، شهدت أمريكا اللاتينية تحولاً ديمغرافياً مماثلاً ولكنها لم تستفد منه بنفس القدر حتى الآن^(٧)، بينما لا تزال فرصة جني المكاسب الاقتصادية من العائد الديمغرافي في أفريقيا جنوب الصحراء قائمة في المستقبل.

سادساً- الإعداد للفئات العمرية المقبلة في سن الإنجاب مع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٢- من المتوقع في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ زيادة مجموع عدد النساء في سن الإنجاب بـ ١٤٤ مليوناً، من ١,٩ بليون إلى ٢ بليون. وبينما سينخفض عدد النساء في سن الإنجاب بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر في عدد من البلدان الأوروبية في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، فإنه سيزيد في جميع المناطق الرئيسية الأخرى وبنسبة ٤٥ في المائة في أفريقيا (انظر الشكل التاسع).

(٥) T. F. Azeng and T. U. Yogo, "Youth unemployment and political instability in selected developing countries", Working Paper Series, No. 171 (Tunis, African Development Bank, 2013).

(٦) D. E. Bloom and J. G. Williamson, "Demographic transitions and economic miracles in emerging Asia", *World Bank Economic Review*, vol. 12, No. 3(1998), pp. 419-455.

(٧) L. Rosero-Bixby, "Generational transfers and population aging in Latin America", *Population and Development Review* vol. 37, Suppl. 1(2011), pp. 143-157.

الشكل التاسع

نسبة العدد المتوقع من النساء في سن ١٥-٤٩ في عام ٢٠٣٠ إلى عددهن في عام ٢٠١٥ حسب المستوى الحالي من الدخل القومي الإجمالي للفرد



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات عام ٢٠١٤ لمؤشرات التنمية العالمية.

٢٣- ويعتبر تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين هدفين هامين في حد ذاتهما، وكلاهما يساهم في التنمية المستدامة كذلك. ويورد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قائمة بمجموعة واسعة النطاق من الإجراءات الرامية إلى القضاء على التفاوتات بين الرجل والمرأة، من بينها: إنشاء آليات لمشاركة المرأة وتمثيلها على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات العملية السياسية؛ النهوض بتعليم المرأة وتنمية مهاراتها، ومن ثم تحسين قدرتها على أن تحقق دخلاً وأن تعتمد على نفسها؛ إنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ضمان إمكانية دخول المرأة لسوق العمل وحصولها على الضمان الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجل؛ القضاء على العنف ضد المرأة؛ مساعدة المرأة على إثبات وإعمال حقوقها، بما في ذلك الحقوق المرتبطة بصحتها الجنسية والإنجابية.

٢٤- وبعد النهوض بتعليم المرأة أحد أهم وسائل تمكينها بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة بشكل كامل في عملية التنمية. وتُظهر الأدلة أن تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والتعليم العالي وقوة العمل والعمليات السياسية لا يرتبط فقط بانخفاض معدل الخصوبة، بل أيضاً بزيادة الرفاه والإنتاجية في سوق العمل والحماية من الاعتداء والاستغلال.

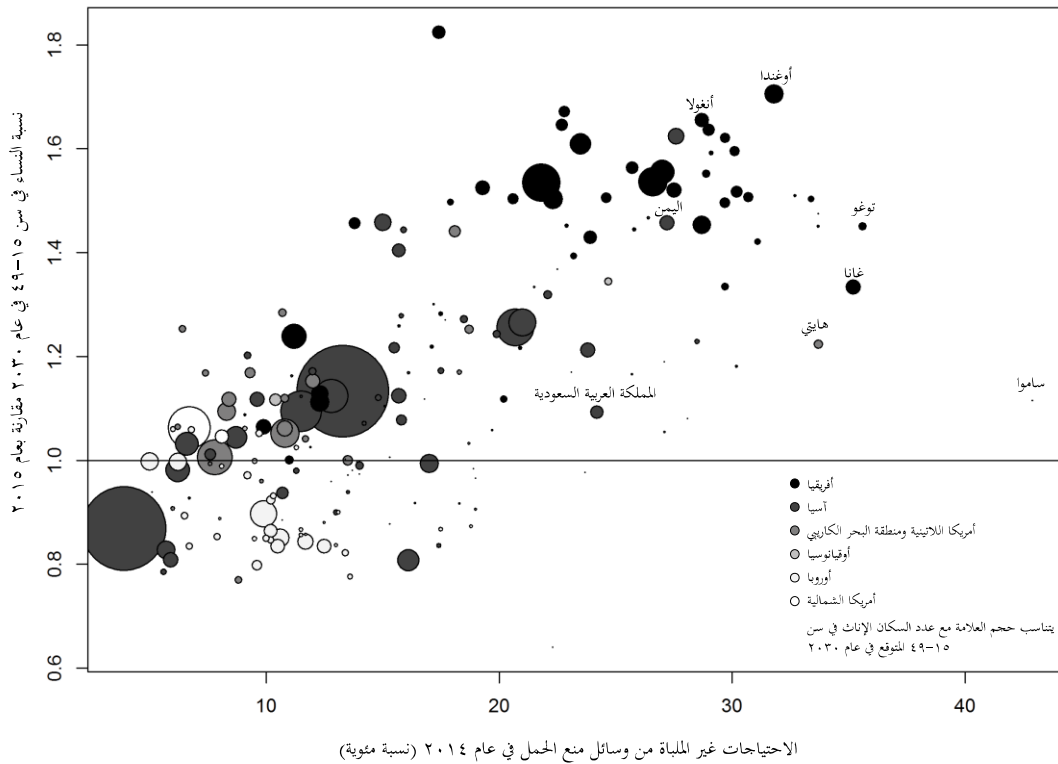
وفي معظم بلدان العالم تقريباً، تنجب المرأة ذات المستويات الأعلى من التعليم أطفالاً أقل، ويحظى أطفالها بفرص أفضل في البقاء. وفي عام ٢٠١٢، حققت جميع المناطق - أو اقتربت من تحقيق - التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. ولكن المرأة لا تزال تواجه عوامل حرمان مستمرة في بلدان مختارة في المرحلتين الثانوية والجامعية.

٢٥- وتتخلف المرأة عن الرجل في عدد من المجالات الأخرى البالغة الأهمية، ومنها إمكانية الحصول على العمل اللائق والمشاركة في صنع القرار السياسي. وتتفاوت بشدة مشاركة الإناث في سوق العمل، مما يعبر عن اختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعايير الاجتماعية. وعلى الصعيد العالمي، شهدت إمكانية حصول المرأة على العمل المدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي زيادة بطيئة على مدى العقدين الماضيين. وزاد على المستوى العالمي نصيب المرأة من العمل المدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٢، مع تسجيل بعض التقدم في كل المناطق تقريباً. ولكن يظل من المرجح أن تحصل المرأة على وظائف بدوام جزئي، وأن تكسب أقل من الرجل مقابل نفس العمل، وأن تعمل في مهن معينة منخفضة الأجر وبحمائية عمل محدودة مثل الأعمال المنزلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً مقارنة بالرجل في البرلمانات الوطنية وغيرها من هيئات صنع القرار السياسي.

٢٦- وإن الأعداد المتزايدة من النساء في سن الإنجاب واستخدام النساء المتزايدة لوسائل منع الحمل سيصعب على الحكومات تلبية الطلب على خدمات تنظيم الأسرة. وفي الوقت الراهن، فإن الحاجة غير الملباة من خدمات تنظيم الأسرة هي الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة المتوقع أن تشهد أكبر زيادة في عدد النساء في سن الإنجاب على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة. ومن المقدر أن ٤٤ بلداً، منها ٣٧ بلداً في أفريقيا، تحتاج أن تخطط لزيادة نسبتها ٤٠ في المائة على الأقل في عدد النساء في سن الإنجاب بحلول عام ٢٠٣٠. وكل تلك البلدان لديها حاجة كبيرة غير ملباة لتنظيم الأسرة (انظر الشكل العاشر).

الشكل العاشر

نسبة العدد المتوقع من النساء في سن ١٥-٤٩ في عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠١٥
حسب المستوى الحالي من الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

سابعاً- الإعداد لأعداد أكبر من المسنين

٢٧- أدت أنماط الانخفاض في معدلات الوفيات والخصوبة على مدى العقدين الماضيين إلى تحولات كبيرة في الهيكل العمري لسكان العالم، ليصبح البالغه أعمارهم ستين سنة أو أكثر الفئة العمرية الأسرع نمواً في العالم الآن. وبينما تعد عملية شيخوخة السكان أكثر تطوراً في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية حيث يبلغ عمر واحد من كل خمسة أفراد الستين أو أكثر وفقاً لأرقام عام ٢٠١٥، فإن من المتوقع أن تشهد السنوات الخمس عشرة المقبلة نمواً سريعاً في عدد المسنين في كل فئات الدخل ومناطق العالم الرئيسية (انظر الشكل الحادي عشر)، مما يثير أسئلة بشأن رفاه المسنين فيما يتعلق بأمنهم الاقتصادي في سن الشيخوخة، وصحتهم، ومستوى شبكات دعمهم الرسمية وغير الرسمية، وحماية حقوقهم. ولم يرد ذكر لاحتياجات المسنين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، الذي وُقِعَ في عام ٢٠٠٠ عندما كان

الأشخاص البالغة أعمارهم ستين سنة أو أكثر يشكلون عشرة في المائة من سكان العالم. ولكن من الممكن توقع أن تزداد الشواغل بشأن شيخوخة السكان على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، نظراً لأن الأشخاص البالغة أعمارهم ستين سنة أو أكثر سيشكلون ١٦ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل الحادي عشر

نسبة العدد المتوقع للأشخاص البالغة أعمارهم ستين سنة أو أكثر في عام ٢٠٣٠ مقارنة
بعام ٢٠١٥ حسب المستوى الحالي من الدخل القومي الإجمالي للفرد



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات عام ٢٠١٤ لمؤشرات التنمية العالمية.

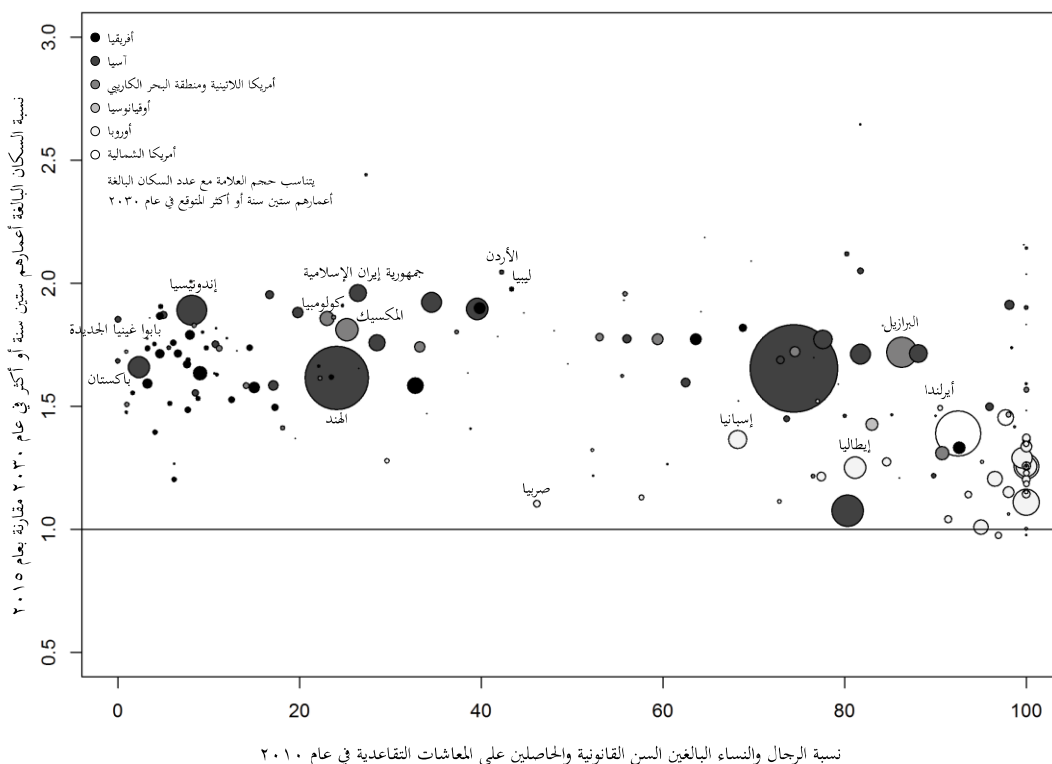
٢٨ - وشهدت السنوات الأخيرة قيام العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بتوسيع نطاق تغطية المعاشات التقاعدية من خلال مزيج من البرامج الإسهامية وغير الإسهامية. ولكن نصف مجموع المسنين تقريباً لا يتلقى أي شكل من أشكال المعاش التقاعدي، كما يعد مستوى الدعم غير كاف لمن يحصلون على هذه المعاشات. وتبلغ أعداد ضخمة من المسنين سن التقاعد في بلدان لم توضع فيها بعد أنظمة مؤثرة للدعم الاجتماعي (انظر الشكل الثاني عشر). وهناك حاجة عاجلة لتوسيع نطاق التغطية، سواء في البلدان التي لم تضع أنظمة بعد أو تلك التي لديها هذه الأنظمة، حيث تعاني بعض الأنظمة القائمة من الضغط بسبب آثار شيخوخة السكان. وقام العديد من البلدان المرتفعة الدخل بتقليل الاستحقاقات أو برفع السن القانونية

للتقاعد. ويشكل عدم كفاية الحماية الاجتماعية عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة، حيث يرتبط ذلك بمستويات مرتفعة ومستمرة من الفقر وعدم المساواة.

٢٩- ومع شيخوخة السكان، تشكل الأمراض غير المعدية حصة متنامية من إجمالي عبء المرض، ومن ثم تواجه أنظمة الرعاية الصحية تحديات جديدة في مجالي الوقاية والعلاج. وتسبب نمو عدد المسنين في زيادة عبء الإعاقة المرتبطة بتلك الأمراض في كل المناطق (انظر الشكل الثالث عشر). ويمكن توقع أن يؤدي كل من استمرار شيخوخة السكان، مقتزناً بالاتجاه إلى تكوين أسر أصغر مما يحد من فرص الرعاية غير الرسمية، وكذلك الرغبة في إدراج التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الرعاية الطبية، إلى ضغط متواصل لرفع ميزانيات الرعاية الصحية.

الشكل الثاني عشر

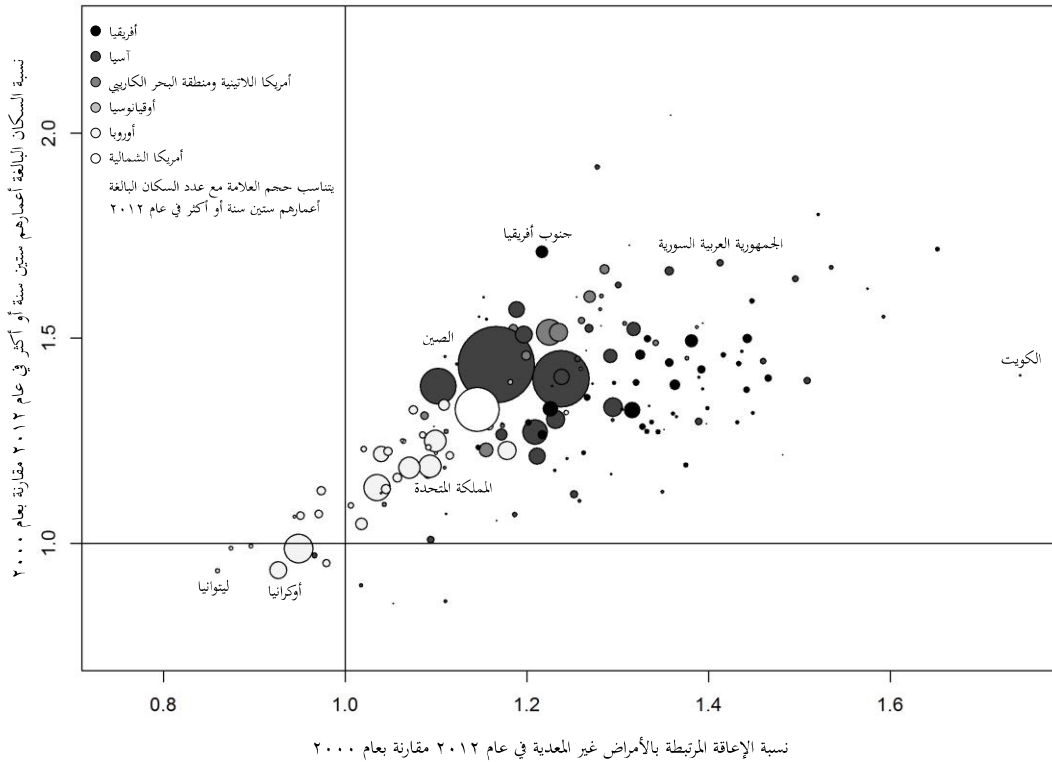
نسبة العدد المتوقع من الأشخاص البالغة أعمارهم ستين سنة في عام ٢٠٣٠ مقابل عددهم في عام ٢٠١٥ حسب مستوى تغطية المعاشات التقاعدية للبالغين السن القانونية



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة ومنظمة العمل الدولية، "نصيب السكان المتجاوزة أعمارهم السن القانونية للمعاش التقاعدي الذين يحصلون على معاش الشيخوخة" (Share of population above the statutory pensionable age receiving an old-age pension)، بيانات على الإنترنت (٢٠١٤). متاحة على الموقع التالي: www.social-protection.org/gimi/gess

الشكل الثالث عشر

التغير في الإعاقة المرتبطة بالأمراض غير المعدية في كل الأعمار مقابل التغير في السكان البالغة أعمارهم ستين عاماً أو أكثر، ٢٠٠٠-٢٠١٢



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة ومنظمة الصحة العالمية، (2014) Global health estimates for 2000-2012، متاح على الموقع التالي:
www.who.int/healthinfo/global_burden_disease/estimates/en/index2.html

ثامناً- الإعداد لأعداد متزايدة من سكان الحضر

٣٠- تعد المدن حالياً مأوى لأكثر من نصف سكان العالم، ومن المتوقع أن تضم المناطق الحضرية كل الزيادة في سكان العالم على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة والبالغة ١,١ بليون نسمة. ومن المتوقع أن تسجل كل المناطق، باستثناء أوروبا، زيادات في سكان مناطقها الحضرية بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة. ويُتوقع أن تشهد أفريقيا وآسيا أكبر الزيادات في عدد سكان مناطقها الحضرية (انظر الجدول ٤). فضلاً عن ذلك، فإن عدد سكان أكبر مدن العالم وحجم تلك المدن غير مسبوقين. ففي بداية القرن العشرين كانت ١٦ مدينة فقط تضم مليون شخص أو أكثر. أما اليوم، فهناك أكثر من ٥٠٠ مدينة من هذا النوع، والعديد من المدن الأسرع نمواً توجد في بلدان هي الأقل قدرة على مسايرة الطلب على الإسكان والخدمات الأساسية. والمدن الكبرى، التي تعرّف بأنها تجمعات حضرية يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين

نسمة أو أكثر، أصبحت أيضاً أكثر عدداً وأكبر حجماً بكثير. وفي عام ٢٠١٥، كان ٦,٤ في المائة من سكان العالم يعيشون في المدن الكبرى. ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى ٨,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

الجدول ٤

سكان الحضر حسب المناطق الرئيسية، ٢٠١٥ و ٢٠٣٠

سكان الحضر (بالمليون)	نسبة	توزيع سكان الحضر (نسبة مئوية)	
		٢٠١٥	٢٠٣٠
العالم	٣ ٩٥٧,٣	١,٢٨	١٠٠,٠
أفريقيا	٤٧١,٦	١,٦٣	١١,٩
آسيا	٢ ١١٣,١	٢ ٧٥٢,٥	١,٣٠
أوروبا	٥٤٧,١	٥٦٧,٠	١,٠٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٠٢,٨	٥٩٥,١	١,١٨
أمريكا الشمالية	٢٩٤,٨	٣٣٩,٨	١,١٥
أوقيانوسيا	٢٧,٩	٣٣,٧	١,٢١

المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة.

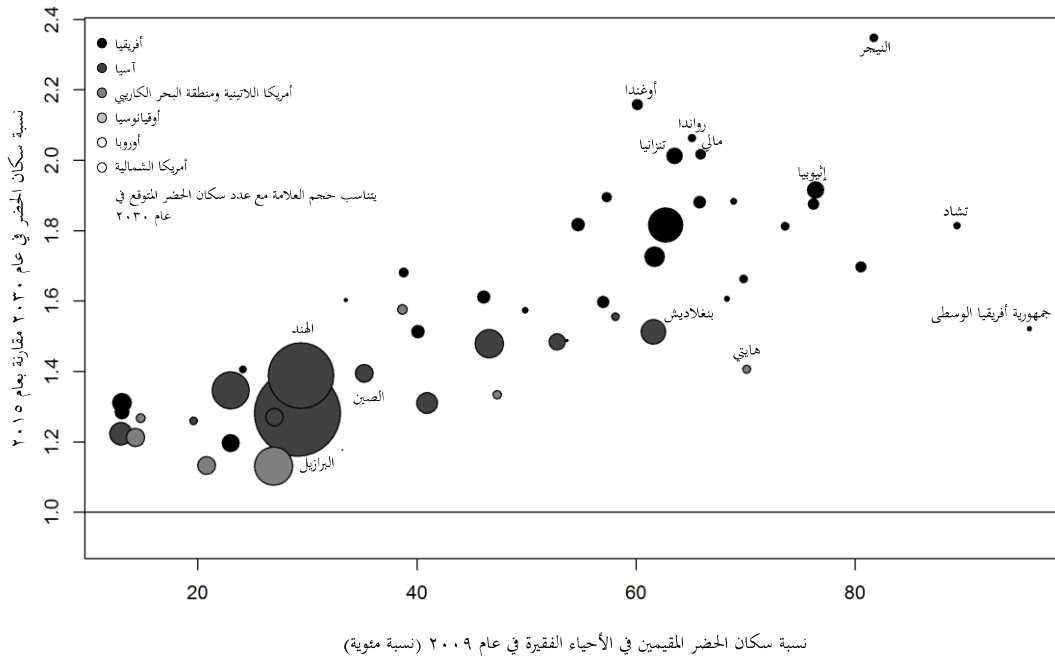
٣١- ودائماً ما تعتبر المدن مراكز التنسيق للنمو الاقتصادي والابتكار والعمالة. فالمدن هي المكان الذي تتركز فيه الغالبية العظمى من الأنشطة الإنتاجية الحديثة وتوجد فيه معظم فرص العمل المدفوع الأجر. ومع نمو المدن، تصبح إدارتها أكثر تعقيداً. ولكن الكثافة السكانية المرتفعة يمكن أيضاً أن تكون جيدة للتقليل إلى الحد الأدنى من أثر البشرية على النظم الإيكولوجية الطبيعية، حيث عادة ما تتسم الكثافة السكانية المرتفعة بانخفاض تكلفة توفير الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية لكل فرد. ورغم الوفاء بغاية إدخال تحسين كبير على حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، يستمر عدد الأشخاص المقيمين في الأحياء الفقيرة في التزايد، والعديد من البلدان ذات أسرع معدلات النمو السكاني الحضري هي التي تتركز فيها بالفعل نسبة كبيرة من سكان الحضر في الأحياء الفقيرة (انظر الشكل الرابع عشر). وسيؤثر طابع النمو الحضري في المستقبل وما يلزمه من حاجة إلى الأرض والموارد الطبيعية في قدرة البلدان على تحقيق مستقبل مستدام بيئياً وجامع اجتماعياً.

٣٢- ومع نمو المدن، تصبح إدارتها أكثر تعقيداً. ففي العديد من المدن، أدى التوسع الحضري غير المخطط أو المدار بطريقة غير ملائمة إلى الزحف الحضري العشوائي، والتلوث، والتدهور البيئي، وفي بعض الحالات إلى زيادة التعرض للأخطار الطبيعية (مثل الفيضانات والانهيالات الأرضية). وبشكل جماعي، تنمو مدن اليوم بضعف السرعة من ناحية مساحة

الأرض وكذلك من ناحية السكان. وتشير توقعات نمو حجم المدن والتوسع الحضري في المستقبل إلى أن مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة الإضافية ستحتاج إلى التطوير. فالتوسع الحضري حيوي للتنمية المستدامة، ليس فقط لأن المناطق الحضرية في العالم يُتوقع أن تستوعب كل النمو السكاني في المستقبل تقريباً على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، بل أيضاً لأنها تشكل مراكز رئيسية للنشاط الاقتصادي وإيجاد الوظائف وتوصيل الخدمات. ولكن يلزم إجراء التوسع الحضري بطريقة مستدامة وشاملة، من أجل حماية الموائل المحلية والتنوع البيولوجي والتقليل إلى الحد الأدنى من إزالة الغابات المدارية والتغيرات في استغلال الأراضي.

الشكل الرابع عشر

نسبة سكان الحضر في عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠١٥ حسب النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية المقيمين في الأحياء الفقيرة في عام ٢٠٠٩



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

تاسعاً - الإعداد للهجرة في المستقبل

٣٣- شهدت السنوات الأخيرة نمواً في نطاق وتعقيد الهجرة الدولية. فقد زاد عدد المهاجرين الدوليين، وهم حسب التعريف الأشخاص المقيمون خارج بلد مولدهم، بنسبة ٥ في المائة تقريباً من ٢٢١ مليوناً في عام ٢٠١٠ إلى ٢٣٢ مليوناً في عام ٢٠١٣. وأضافت آسيا وأوروبا أكبر عدد من المهاجرين الدوليين خلال هذه الفترة، حوالي ٣ ملايين لكل منها، وهو عدد أكبر

بكثير من كل المناطق الرئيسية الأخرى. ويمكن أن تشهد السنوات الخمس عشرة المقبلة زيادة مقدارها ٣٠ مليون مهاجر دولي إضافي في أنحاء العالم، إذا استمرت الاتجاهات الراهنة.

٣٤- وبينما أصبحت الهجرة الدولية ظاهرة عالمية بشكل متزايد، فإن معظم المهاجرين يعيشون في عدد قليل من البلدان. وفي عام ٢٠١٣، كان أكثر من نصف مجمل عدد المهاجرين الدوليين يعيش في عشرة بلدان فقط، حيث تستضيف الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٢٠ في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين. وفي بعض مناطق العالم، يشكل المهاجرون الدوليون نسبة كبيرة من مجموع السكان. وفي ٣٥ بلداً أو إقليمياً، بما يشمل عدة دول أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يشكل المهاجرون ٣٠ في المائة أو أكثر من مجموع السكان. ولكن على الصعيد العالمي، يظل الحراك الدولي ظاهرة نادرة نسبياً تؤثر على حوالي ٣,٢ في المائة من سكان العالم.

٣٥- ويمكن للهجرة أن تكون قوة تحويلية تنتشل ملايين الأشخاص من الفقر وتسهم في التنمية المستدامة للبلدان الأصلية وبلدان المقصد على السواء، شريطة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وعادة ما يكون المهاجرون من بين الأفراد الأكثر ابتكاراً في المجتمع. ويمتلكون وجهات نظر ثقافية متنوعة تفري المجتمعات المضيفة، وتيسر تبادل المعارف والمهارات، وتعزز الابتكار التكنولوجي. ويعالج المهاجرون أوجه النقص في العمالة، ويكملون مهارات العمال من أهل البلد، ويوجدون وظائف، ويسهمون في الرفاه الاجتماعي وأنظمة المعاشات التقاعدية. وفي الوقت نفسه، يمكن للهجرة النازحة للعمال ذوي المهارات العالية أن تقوض جهود التنمية في البلدان النامية، ولا سيما في قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وسيشكل تحسين الاعتراف المتبادل بالمؤهلات التعليمية والمهنية خطوة هامة في تقليل القصور في استخدام رأس المال البشري والمهارات البشرية وسيمكّن المهاجرين من تحقيق ذاتهم بشكل أكبر سواء في بلدان المقصد أو بعد عودتهم.

٣٦- وأظهر عدد متزايد من الحكومات انفتاحاً على الهجرة الدولية القانونية في السنوات الأخيرة، حيث زاد عدد البلدان التي تعتمد سياسات لزيادة مستويات الهجرة أو للإبقاء على المستويات القائمة من ١١٥ بلداً في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٨ بلداً في عام ٢٠١١. وحتى تحقق الهجرة إمكاناتها الإنمائية بشكل كامل بطريقة مستدامة ومنصفة وجامعة، يجب احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وإعمالها. ويتطلب ذلك ضمان إمكانية حصول المهاجرين وأسرهم، على قدم المساواة مع غيرهم، على أجور عادلة وحماية اجتماعية وكذلك أعلى مستوى ممكن من الصحة والتعليم بصرف النظر عن وضعهم الخاص بالهجرة.

٣٧- وتعد التحويلات من أكثر السبل الملموسة التي تسهم بها الهجرة في التنمية في البلدان الأصلية. وفي عام ٢٠١٤، كان من المتوقع أن تبلغ تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية ٤٣٥ بليون دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وأكثر بكثير من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان النامية، باستثناء الصين. ويمكن للحد من تكاليف عمليات التحويلات إلى البلدان النامية بخمس نقاط مئوية أن يحقق وفورات قدرها ١٦ بليون دولار سنوياً، مما يساعد على تحسين رفاه المهاجرين وأسرهم بدرجة كبيرة.

٣٨- ومع استمرار زيادة عدد المهاجرين الدوليين وعدد البلدان المتأثرة بالزيادات في الهجرة، تواجه بلدان المقصد التحدي المتمثل في إدماج العدد المتنامي من السكان المهاجرين الذين يشملون في بعض الحالات أعداداً كبيرة من المهاجرين قسراً. وبحلول عام ٢٠١١، كانت معظم البلدان في المناطق المتقدمة وحوالي نصف البلدان النامية التي توفرت عنها البيانات وعددها ٩٧ بلداً قد نفذت برامج لتيسير إدماج المهاجرين.

٣٩- ويشكل ضحايا الاتجار بالبشر، الذين يعانون من الاستغلال والاعتداء، مجموعة تحتاج إلى اهتمام خاص^(٨). فالقضاء على الاتجار بالبشر يعد هدفاً هاماً يجب على المجتمع الدولي تحقيقه من خلال ملاحقة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، وحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم، وتنفيذ سياسات وبرامج للهجرة الآمنة المنظمة القانونية.

٤٠- وكثيراً ما يجبر الناس على الفرار من ديارهم هرباً من النزاعات أو الاضطهاد أو التدهور البيئي أو آثار تغير المناخ. ففي عام ٢٠١٣، كان هناك ١٦,٧ مليون لاجئ في أنحاء العالم، وهو أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. كما شهد عدد المشردين داخلياً زيادة حادة، حيث سُرد حوالي ٣٣,٣ مليون شخص قسراً داخل بلادهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تصبح الهجرة المرتبطة بالمناخ أكثر شيوعاً في المستقبل مع الزيادة المتوقعة في تكرار الظواهر المناخية الضارة وشدها.

عاشراً- ضمان الاستدامة البيئية

٤١- إن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لم يدمج الشواغل البيئية إلا جزئياً، وهي الشواغل التي أصبحت أكثر إلحاحاً على مدى السنوات العشرين الأخيرة. وما من شك في أن النمو السكاني، ومستويات المعيشة الآخذة في الارتفاع، وزيادة استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية قد أسهمت في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في بيئة الأرض. والأدلة على الاحترار العالمي أصبحت الآن قاطعة. فقد زاد تركيز غازات الدفيئة المحبوسة في الغلاف الجوي للأرض، وزادت حرارة الغلاف الجوي والمحيط، وانحسر الغطاء الجليدي، وارتفعت مستويات سطح البحر. وتقدم الخسارة التي لا يمكن تعويضها في التنوع البيولوجي بعضاً من أوضح الأدلة على فشل الإشراف العالمي للجيل الحالي.

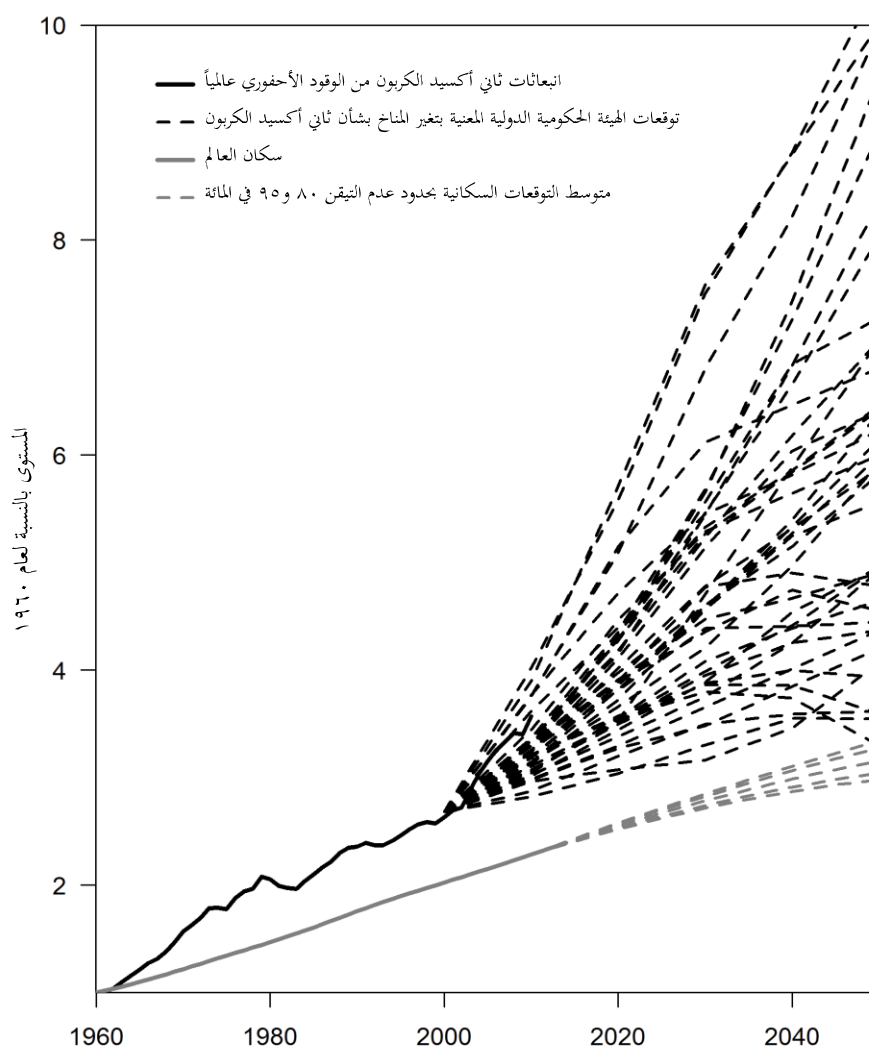
٤٢- وتعد أنماط الاستهلاك والخيارات التكنولوجية أكثر تأثيراً في البيئة من مجرد أعداد البشر. وينطوي استمرار النمو السكاني العالمي، إلى جانب ارتفاع مستويات المعيشة، على زيادة أكبر بكثير في استخدام الطاقة، ولكن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد في البلدان المرتفعة الدخل تعد أضعاف مثيلتها في البلدان المنخفضة الدخل. وقد فاقت سرعة نمو معدلات الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي النمو السكاني في العالم بقدر كبير (انظر الشكل الخامس عشر). ففي الأربعين سنة التي تضاعف فيها سكان العالم، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

(٨) Global Report on Trafficking in Persons 2014 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.V.10).

على الصعيد العالمي بمعامل قدره ٢,٥ تقريباً. وامتص المحيط حوالي ٣٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن الأنشطة البشرية، مما تسبب في تآكل المحيطات بقدر كبير مع وجود آثار خطيرة على التنوع البيولوجي البحري. وتحتاج البلدان المرتفعة الدخل إلى تحسين ما لديها من تكنولوجيا وفعالية استخدامها للموارد من أجل الحد من الممارسات الإنتاجية والاستهلاكية الحالية غير المستدامة، والتي تسبب ضغطاً على الكوكب، وإلى نقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان المنخفضة الدخل التي لا تزال بحاجة إلى رفع مستويات المعيشة فيها وانتشال الناس من الفقر.

الشكل الخامس عشر

حجم سكان العالم في عام ٢٠٥٠ بالنسبة لمستويات عام ١٩٦٠ مقارنة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون



المصدر: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ - مجموعة البيانات الممتدة؛ وقاعدة بيانات N. Nakićenović and R. Swart, eds., *Special Report on مؤشرات التنمية العالمية؛ و* Emissions Scenarios: A Special Report of Working Group III of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, Cambridge University Press, 2000).

٤٣- وهناك حاجة إلى إجراء تحسين كبير على إنتاج وتوزيع الغذاء، وسيلزم الحد من هدر الغذاء على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة من أجل الوفاء بالاحتياجات الغذائية لعدد إضافي من الأشخاص يبلغ ١,١ بليون شخص. ومن المتوقع أيضاً أن يزيد الطلب العالمي على الغذاء مع زيادة ثراء الاقتصادات الناشئة. وتمكنت الزراعة على الصعيد العالمي حتى الآن من تلبية الطلب المتزايد على المنتجات من المحاصيل والماشية. وتشير آخر التوقعات الطويلة الأجل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن الإنتاج الزراعي، على الصعيد العالمي، سيواصل الزيادة بما يكفي لتلبية الطلب الإضافي المتوقع حتى عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن يكون الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٥٠ أعلى من مستوياته في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٥ بنسبة ٦٠ في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار التحسينات في الغلة. ولكن الأمن الغذائي سيظل يشكل تحدياً على الصعيد المحلي والأسري والفردى، ولا سيما في البلدان التي تتسم بالفقر المستمر، وتناقص الإنتاج الزراعي نتيجة لأثر تغير المناخ، وارتفاع النمو السكاني.

٤٤- وتشكل المياه مصدراً حيوياً آخر يمثل ضرورة للحياة على الأرض. فإنتاج الغذاء من الزراعة، وصحة البشر، والطاقة والإنتاج الصناعي، والعديد من الأنشطة الأخرى تعتمد على الإدارة الفعالة للمياه وحمايتها وتوفيرها. وتتوزع مصادر المياه العذبة الطبيعية بشكل متفاوت حول العالم. وقد تنامي استخدام المياه بمعدل يزيد على ضعف معدل الزيادة السكانية في القرن الماضي نتيجة للتنمية الاقتصادية، وزيادة الأرض المروية، والتوسع في استهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك الصناعي. وتقدر آلية الأمم المتحدة للمياه أن واحداً من كل تسعة أشخاص في العالم حالياً لا يمكنه الحصول على مصادر محسنة من مياه الشرب، وواحداً من كل ثلاثة لا يستفيدون من المرافق الصحية المحسنة. ومنذ عام ١٩٩٠، أصبحت إمكانية الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب واقعاً لـ ٢,٣ بليون شخص، ولكن هناك ٧٥٠ مليون شخص لا يزالون يعتمدون على مصادر غير آمنة لمياه الشرب. ويموت كل عام حوالي ٣,٥ ملايين شخص بسبب عدم كفاية إمدادات المياه، والمرافق الصحية، والنظافة الصحية. ويهدد تغير المناخ بتقليل إتاحة المياه العذبة في العديد من المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وتقدر آلية الأمم المتحدة للمياه أنه بحلول عام ٢٠٢٥، يمكن أن يعيش ١,٨ بليون شخص في بلدان أو مناطق تعاني ندرة مطلقة في المياه.

٤٥- إن الحاجة الملحة لتقليل انبعاثات غاز الدفيئة قد أسفرت عن إيلاء اهتمام أكبر بتحسين كفاءة الطاقة كمصدر رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكشف استعراض^(٩) أجري مؤخراً لآفاق تحسين كفاءة الطاقة عن مكاسب متنوعة ذات أهمية خاصة للاقتصادات الناشئة في سعيها إلى استغلال قاعدة مواردها للحد من الفقر ودعم النمو المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة استخدام الطاقة المتجددة من مصادر مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح،

(٩) International Energy Agency, *Capturing the Multiple Benefits of Energy Efficiency* (Paris, 2014)

والأمواج، والتدفئة الحرارية الأرضية تعتبر واعدة جداً لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة من دون تبعاات إيكولوجية ضارة.

حادي عشر - الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة

٤٦ - شددت العديد من الوثائق على أهمية الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة، ومنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتقرير الأمين العام عن إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٢٠١٤ (A/69/62)، والتقرير التجميعي المقدم مؤخراً من الأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض" (A/69/700). ويتطلب المضي في تنفيذ برنامج العمل شراكة عالمية متجددة تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي. وأثبتت الشراكات ذات أصحاب المصلحة المتعددين نجاحها في تعبئة الموارد، وبناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة، وتعزيز توافق الآراء بشأن القضايا المثيرة للجدل. وحققت أيضاً مكاسب في كفاءة إنجاز البرامج^(١٠). وهناك مبادرات أثبتت نجاحها في هذا الصدد مثل مبادرة كل امرأة، كل طفل، التي أطلقتها الأمين العام في عام ٢٠١٠ وتهدف إلى حشد وتكثيف العمل الدولي والوطني من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للتحديات الصحية الرئيسية التي تواجه النساء والأطفال في أنحاء العالم^(١١). وفي ميدان الهجرة الدولية، ثبت أيضاً نجاح عدة مبادرات للشراكة بين الحكومات في البلدان الأصلية وبلدان المقصد، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني.

٤٧ - ويلزم وضع آليات أفضل للتعاون من أجل تيسير تنقل العمالة، والحد من تكاليف هجرة العمال بما فيها التكلفة المتعلقة بعمليات التحويلات والاستقدام، وتحسين قابلية تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي وغيره من الحقوق المكتسبة، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالدبلومات والمؤهلات والمهارات. وبالإضافة إلى ذلك، عزز المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وكذلك العمليات التشاورية الإقليمية بنجاح الحوار غير الرسمي والتعاون في مجال الهجرة الدولية.

٤٨ - وستساعد زيادة المساءلة المتبادلة على تعزيز فعالية الشراكات الإنمائية والحد من تفتيت الجهود وازدواجها. ويمكن أن تساعد أيضاً في تقليل تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية وتكاثر المشاريع، حيث يعد الحد من كل هذه العناصر أمراً حاسماً في تعزيز تولي زمام المبادرة

(١٠) United Nations, Technical Support Team, "TST Issues brief: means of implementation — global partnership for achieving sustainable development"، متاح على الصفحة الشبكية التالية: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents>

(١١) للاطلاع على نظرة عامة عن المبادرة، انظر الموقع الشبكي التالي: <http://everywomaneverychild.org/> (تم الاطلاع عليه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

والقيادة على الصعيد القطري. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور بالغ الأهمية، على الصعيد العالمي، في توفير أرضية لآلية قوية في مجالي الرصد والمساءلة^(١٠).

٤٩- ويجب أن يستند تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات الإنمائية التي تركز على الإنسان إلى بيانات موثوقة وواقعية ومتاحة وحسنة التوقيت تعكس التغيرات الماضية والراهنة والمتوقعة في عدد السكان وأعمارهم ونوع جنسهم وموقعهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ولكن العديد من البلدان لا يزال يفتقر إلى هذه البيانات والمعلومات، أو أن البيانات الموجودة تظل غير مستغلة بالكامل ولا مأخوذة في الاعتبار لأغراض التخطيط أو الميزانية أو الرصد أو التقييم فيما يخص التنمية. ولا يزال الامتثال للمعايير الإحصائية غير كاف في بعض أنظمة الإحصاء الوطنية. وفي العديد من البلدان، تعد أنظمة التسجيل المدني غير ملائمة ولا كاملة، بما يجعل المكاتب الإحصائية الوطنية تضطر للاعتماد على عينات الاستقصاءات والتعدادات للحصول على معلومات عن البارامترات الديمغرافية الرئيسية مثل تقديرات الخصوبة والوفيات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك استخدام محدود للتكنولوجيات الجديدة مثل نظم المعلومات الجغرافية والأجهزة المحمولة من أجل تحسين قاعدة الأدلة. ويتعين إيلاء الاهتمام إلى زيادة الاستثمارات من أجل تحسين القدرات الإحصائية، بطرق منها تدريب الأفراد وبناء المؤسسات.

ثاني عشر - المناقشة والتوصيات

٥٠- لقد شهد العالم نمواً سكانياً غير مسبوق على مدى السنوات الستين الماضية. فقد بلغ تعداد العالم ٧,٣ بلايين نسمة في عام ٢٠١٥، وهو ضعف عدد من كان على الكوكب في عام ١٩٦٩، مما يعكس التقدم المحرز في مكافحة الأمراض المعدية وأمراض الأطفال، وفي الحد من عبء حالات الوفاة المبكرة والممكن تجنبها، ولا سيما في البلدان الأشد فقراً في العالم. ومع ذلك، أدى النمو السكاني السريع في العالم، بالاقتران مع الازدهار المتزايد وارتفاع مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، إلى تزايد الشواغل بشأن أثر تصرفات الإنسان على البيئة. وبينما تعد العلاقة بين حجم السكان والنمو السكاني والاستهلاك والتكنولوجيا والبيئة علاقة معقدة، فإن من شأن انخفاض النمو السكاني، مع اتباع أنماط استهلاك وإنتاج تتسم بقدر أكبر من المسؤولية، أن يخفف الضغط على النظم الإيكولوجية من أجل إنتاج الغذاء وحفظ الموارد الطبيعية وإتاحة المزيد من الوقت للعالم حتى يكتشف ويعتمد تكنولوجيات جديدة.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار النمو السكاني السريع في بعض البلدان يعقد ويفاقم من التحديات المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية وضمان عدم حرمان أي شخص منها. أما النمو السكاني الأبطأ فسيمكّن الأسر والحكومات من زيادة الاستثمار في صحة وتعليم كل طفل، مما يوجد حلقة مثمرة تحقق مكاسب للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية

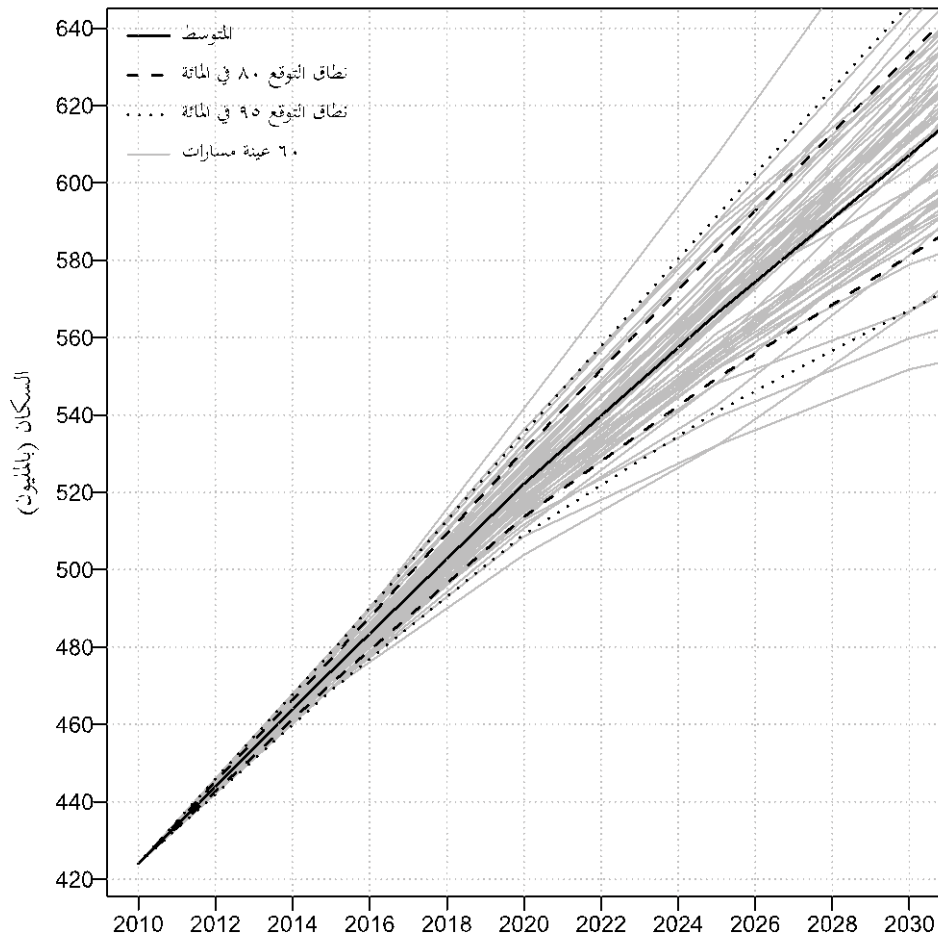
المستدامة. وفي الوقت نفسه، هناك عدد من البلدان التي يعد النمو السكاني فيها قليلاً جداً بالفعل، أو حتى بدأ في الانخفاض، وهي حالة تفرض مجموعة مختلفة تماماً من التحديات من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل.

٥٢- ويعتمد حجم سكان العالم في المستقبل بدرجة كبيرة على مسار الخصوبة في المستقبل ولا سيما سرعة الانخفاض في تلك البلدان التي لا تزال الخصوبة فيها مرتفعة. وتشير التوقعات الاحتمالية التي تعدّها شعبة السكان إلى وجود احتمال نسبته ٩٥ في المائة بزيادة عدد سكان أفريقيا على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة بما يتراوح بين ٩٨ مليوناً و١٦٨ مليون نسمة، واحتمال نسبته ٩٥ في المائة بأن يبلغ عدد السكان دون سن الخامسة عشرة ما بين ٥٦٧ مليوناً و٦٤٦ مليوناً في عام ٢٠٣٠ (انظر الشكل السادس عشر). ولا يزال تحقيق إمكانية حصول جميع النساء والمراهقات على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية أحد أهم مكونات الخطة غير المنتهية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فهذا الأمر ليس ضرورياً فحسب من أجل إعمال حقوق الإنسان للمرأة، وإنما له تداعيات أيضاً على تنمية البلدان ونجاح استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر. وعلى الصعيد العالمي، هناك واحدة على الأقل من كل عشر نساء في علاقة زواج أو اقتران لا يزال لديها احتياج غير ملبي من المعلومات والخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة. وسيساعد سد الفجوة بين الرغبة في الإنجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة على تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه، بما في ذلك حمل المراهقات، والحد من وفيات الأمهات والأطفال. فالنهج القائمة على الحقوق، مثل ضمان تعميم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، تتيح للمرأة السيطرة على عدد أطفالها والفترة الزمنية بين إنجاب كل منهم ومن ثم المساهمة في إبطاء النمو السكاني على الصعيد العالمي.

٥٣- ويعد استهلاك الفرد للمواد في أغنى بلدان العالم حالياً أعلى بكثير من مستوى الاستدامة للجميع في عالم متنام. فبينما يعتبر تباطؤ النمو السكاني مفيداً للتنمية المستدامة، يلزم أيضاً إجراء تحسين كبير على كفاءة الموارد وأنماط الاستهلاك على الصعيد العالمي. ويتعين على الحكومات تطوير الهياكل الأساسية لزيادة الكفاءة في النقل والطاقة والمياه وإدارة المخلفات، ويجب تبادل الممارسات الجيدة في إدارة تلك الموارد بين البلدان من أجل تحسين كفاءة الطاقة والموارد. وسيتعين أيضاً معالجة هدر الغذاء والاستخدام غير الكفء للمياه العذبة من أجل القضاء على الفقر ومكافحة الجوع وإنهاء انعدام الأمن الغذائي.

الشكل السادس عشر

التوقع الاحتمالي لسكان أفريقيا (من الميلاد وحتى سن الرابعة عشرة) في عام ٢٠٣٠



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية الاحتمالية - استناداً إلى التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٢ (٢٠١٤). متاح على الموقع التالي: <http://esa.un.org/unpd/ppp/index.htm>

٥٤ - ويحتاج العديد من البلدان إلى التوقع والتخطيط لنمو حضري كبير على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وكثيراً ما تتيح الكثافة السكانية العالية فرصة للحكومات المحلية لتخفيض التكلفة للفرد من ناحية توفير الهياكل والخدمات الأساسية لسكان الحضر، ويمكن أن تفيد أيضاً في التقليل إلى الحد الأدنى من تأثير السكان على النظم الإيكولوجية المحلية. ولكن مع نمو المدن، تصبح إدارتها أكثر تعقيداً. وستشكل سرعة التحول الحضري ومجرد حجمه على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة تحديات هائلة، ولكن إذا أمكن التغلب على تلك التحديات، ستكون العوائد كبيرة من ناحية تحقيق التنمية المستدامة.

٥٥ - وسيتعين على خطة التنمية الجديدة أيضاً أن تراعي الشيخوخة المتسارعة لسكان العالم. فبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون واحد من كل ستة أشخاص فوق الستين من العمر،

وفي أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض أجزاء شرق آسيا، ستزيد هذه النسبة عن واحد من كل أربعة. وتشكل الشيخوخة السريعة بالفعل ضغطاً على أنظمة المعاشات التقاعدية والأنظمة الاجتماعية. وفي العديد من البلدان المتوسطة الدخل، تأتي شيخوخة السكان في نفس الوقت الذي تحدث فيه الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، مما يثير الشواغل بشأن إمكانية إضعاف نظم القيم الأسرية التقليدية. وفي هذه الحالات، يلزم إيلاء اهتمام أكبر بتوفير معدلات أعلى للتغطية من ناحية الحماية الاجتماعية، بطرق منها المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، وكذلك بالسياسات المراعية للأسرة والداعمة لها.

٥٦- ويتعين على صناع السياسات الإعداد لمستويات أعلى من الهجرة الدولية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تيسير الهجرة المنظمة الآمنة القانونية، مع تعزيز مكاسب الهجرة ومواجهة تحدياتها. ويعد احترام وتعزيز حقوق المهاجرين والحد من تكاليف الهجرة من الأمور الضرورية لضمان رفاه المهاجرين والاستفادة من كامل الإمكانيات الإنمائية للهجرة. وقد تتأثر الهجرة الدولية في المستقبل أيضاً بالتغير البيئي، حيث من المرجح أن يكون الأشخاص أصحاب أقل الموارد هم الأكثر ضعفاً أمام الآثار الضارة لتغير المناخ.

٥٧- وستعتمد مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على إقامة شراكات جديدة أكثر قوة بمشاركة نشطة للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة. ويعتمد تعزيز استراتيجيات وبرامج وسياسات التنمية المستندة إلى الأدلة والحقوق على توفر بيانات سكانية موثوقة وواقعية ومتاحة وحسنة التوقيت. ويفتقر العديد من البلدان حالياً للقدرة على جمع ونشر البيانات والإحصاءات حسنة التوقيت والمصنفة حسب العمر ونوع الجنس وغير ذلك من الخصائص المتعلقة بالسياقات الوطنية. وتعد هذه البيانات أساسية لدعم رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان المساءلة حتى لا يُجرم أي إنسان.

٥٨- ويشدد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أكثر من أي اتفاق آخر مبرم بالتفاوض، على علاقات الترابط الوثيقة بين الديناميات السكانية الجارية والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ويوفر مجموعة شاملة من الأهداف والإجراءات لتعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وحماية البيئة من أجل الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية والمقبلة على السواء. والأهم أن برنامج العمل يشدد على تحسين حياة الأفراد وزيادة احترام حقوقهم الإنسانية. ويدعو إلى تمكين المرأة كهدف هام في حد ذاته وأيضاً كوسيلة رئيسية لتحسين نوعية الحياة للجميع. وقد أقرت الدول الأعضاء هذه الرؤية المتعمقة وكررت التأكيد عليها في مناسبات عديدة لاحقة، بما في ذلك يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة لتقييم حالة تنفيذ برنامج العمل. وفي تلك الدورة، جدد العديد من الدول الأعضاء الدعم السياسي لاستمرار الأهمية المركزية لبرنامج العمل ولضمان إدراج ما يتضمنه من مبادئ وأهداف بشكل كامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.